عرب وعالم

إعداد/محمد مفتاح

# ليبيا: اتهام عبدالجليل بالتحريض على قتل يونس

طرابلس / وكالات :

أعلن مصدر في المحكمة العسكرية الليبية أن اتهامات وجهت إلى الرئيس السابق للمجلس الوطني الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل تتعلق بـ«إساءة استعمال السلطة» و«تفتيت الوحدة الوطنية»، وذلك في إطار قضية مقتل اللواء عبدالفتاح يونس الذي قاد الثوار الليبيين عام 2011.

وقال وكيل النيابة العامة العسكرية مجدي البرعصي لفرانس برس إن مصطفى عبد الجليل أتهم بـ«اساءة استعمال السلطة وتفتيت الوحدة الوطنية».

واضاف البرعصي «تم تركه في حالة سراح بعد الإفراج عنه بضمان لكن تم منعه من السفر إلى حين امتثاله كمتهم أمام المحكمة يوم 20 فبراير» المقبل.

وأوضح أنه تم استدعاء عبدالجليل «للتحقيق معه بصفته كان رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الانتقالي الليبي».

وكان اللواء عبد الفتاح يونس، أعلى العسكريين رتبة ينضم إلى الانتفاضة ضد نظام معمر القذافي في 2011، قتل في 29 يوليو 2011 في ظروف غامضة بعدما تم استدعاؤه من الجبهة للتحقيق معه.

وعثر على جثته محروقة وممزقة بالرصاص في ضاحية بنغازي.

وتوعد افراد من قبيلة العبيدي التي ينتمي اليها يونس، بالاقتصاص لمقتله إذا واصلت السلطات الليبية الجديدة «تجاهل» القضية.

وتعتقد القبيلة ان المجلس الوطني الانتقالي اضطلع بدور في اغتيال يونس.

للیوم السادس على التوالي.. معارضو مرسي يواصلون اعتصامهم أمام «الاتحادية» وسط تصعيد الاحتجاجات..

# ارتفاع أعداد الخيام إلى (60) خيمة.. وجرافيتي مشنقة لـ«مرسي» على الجدار العازل بشارع الميرغني

جانب من حشود المعارضين لقرارات الرئيس مرسي بمحيط قصر الاتحادية

معارضون للرئيس مرسي في ميدان الأربعين بالسويس

القاهرة/ متابعات:

واصل مئات المعارضين لقرارات الدكتور محمد مرسي رئيس الجمهورية، ومعتصمو الموجة الثانية من تظاهرات محيط قصر الاتحادية، اعتصامهم لليوم السادس على التوالي بمحيط قصر الاتحادية بمنطقة مصر الجديدة، وذلك للمطالبة بإسقاط النظام وإلغاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور ورفض الدستور المشوه وتأجيل الاستفتاء عليه.

كما قام عدد من المستقلين والباعة الجائلين بنصب 5 خيام خلف الجدار العازل المتواجد ببداية شارع الميرغنى ناحية ميدان روكسى، في حين تواجدت 3 خيام بالحديقة المقابلة لبوابة رقم 4 شباك ديوان المظالم من بينهم مستشفى الشهيد علاء عبد الهادي الميداني.

ووضع المعتصمون العديد من اللافتات التي تطالب بتأجيل الاستفتاء على مسودة الدستور وذلك على الخيام التي استمروا في نصبها ومنها «تضامن مع شهداء قصر الاتحادية لأ للدستور، استفتاء غير شرعي، شهداء من أجل مصر، لا للديكتاتور محمد مرسي».

وعلى جانب آخر، قام عدد من المعتصمين، برسم جرافيتى للرئيس محمد مرسي على الجدار العازل المتواجد ببداية شارع الميرغنى ناحية ميدان روكسى، يتضمن الجرافيتى وجهاً للدكتور محمد مرسي على جسد يرتدي زيا عسكريا يحمل كتافتين إحداهما للشرطة والأخرى للحرس الجمهوري، أعلاها رسم لحبل مشنقة مكتوباً بجوارها دم الشهداء، كما قاموا بكتابة العديد من الشعارات منها «يسقط حكم المرشد، دستور الفتنة، صمتي لا يعني جهلي بس المرشد ندهلى».

وفي الوقت الذي انخفضت فيه أعداد المتظاهرين بمحيط قصر الاتحادية، لجأ عدد من المعتصمين إلى خيامهم لتفادى برودة الجو في حين افترش عدد منهم الأرض فى حلقات دائرية مرددين العديد من الأغاني الوطنية والثورية، فيما طاف البعض منهم شارع الميرغنى مرددين العديد من الهتافات منها «جيكا جيكا، يسقط يسقط حكم المرشد، يعنى إيه ركبوا الإخوان يعنى هاجوا فى كل مكان، التصعيد التصعيد، الشعب يريد إسقاط النظام».

في حين لجأ البعض الآخر إلى المقاهي الشعبية التي انتشرت بمحيط الاتحادية رافعين أعلام مصر، فى حين انتشر عدد كبير من الباعة الجائلين بمنتصف الشارع.

كما قام متحف الثورة 2 المتواجد بالحديقة الموازية لمسجد عمر بن عبد العزيز بعرض العديد من الفيديوهات التي توضح الاشتباكات التي دارت بين أنصار الرئيس محمد مرسى والمعارضين له الأربعاء الماضي، والتي سميت إعلامياً بـ«موقعة القصر»، وذلك من خلال جهاز بروجكتور قاموا بتوجيهه على شاشة عرض وضعوها ببداية المتحف، وهو ما أدى إلى التفاف عدد من المعتصمين حولهم.

ومع دقات الساعة الواحدة صباحا، بدأ عدد من المعتصمين بتصعيد الاحتجاجات لتأجيل الاستفتاء على مسودة الدستور المقرر إجراؤها بعد غد السبت، حيث قاموا بقطع طريق صلاح سالم أمام السيارات والمارة، بفرش الرمال بكثافة في منتصف نفق العروبة ووضعوا عليها أعلام مصر ولافتة كبيرة مكتوبا عليها «الشعب يريد إسقاط النظام.. تحالف القوى الثورية» كما وضعوا عددا من الحواجز الحديدية أعلى نفق العروبة، فيما افترش عدد من المتظاهرين الأرض مشعلين النيران في الأخشاب التي قاموا بجمعها في حين انتشر عدد كبير من الباعة الجائلين.

وبعد 3 ساعات من قطع الطريق، أعاد المعتصمون، فتح طريق صلاح سالم المتواجد أعلى نفق العروبة، حيث قاموا بإزالة الحواجز الحديدية التي وضعوها وعادوا مرة أخرى إلى الاعتصام بشارع الميرغنى، وذلك بعد أن تدخل عدد من قيادات الشرطة لإقناعهم بفتح الطريق.

وفور عودة المعتصمين إلى محيط الاتحادية مرة أخرى، دخل عدد من أعضاء القوى الثورية والحركات السياسية في اجتماع مغلق للاتفاق بينهم على وسيلة التصعيد التي سوف يستخدمونها لتأجيل الاستفتاء على مسودة الدستور المقرر إجراؤه بعد غد السبت، وأسفر الاجتماع عن البدء في الحركات التصعيدية.

من جانبه أعلن الناشط السياسي علاء عبد الفتاح عن رفضه للضبطية القضائية التي تم منحها لقوات الجيش التي ستشارك في الإشراف على تأمين الاستفتاء على مسودة الدستور السبت المقبل، قائلا: «لو نجحنا في تعطيل الدستور هتكون الصدمة في الضبطية القضائية» مشيراً إلى أن جماعة الإخوان المسلمين رفعت العديد من القضايا من قبل لإلغاء الضبطية القضائية والآن يضعون السيوف على رقبتنا على حد قوله.

وأضاف عبد أثناء اعتصامه بمحيط قصر الاتحادية، أنهم سينظمون العديد من حملات التوعية التي ستوضح للشارع المصري سبب رفضهم لمسودة الدستور، مؤكداً على المشاركة في الاستفتاء بـ«لا» وأن الحدث الأكبر هو الاحتجاجات العفوية خارج القاهرة.

وأشار أحمد عثمان، أحد المعتصمين إلى أن الرئيس مرسي يحاول إرضاء جنود القوات المسلحة بأي شكل من الأشكال وذلك بمنحهم السلطة القضائية معلناً عن عدم المشاركة في الاستفتاء على مسودة الدستور.

وأكد عثمان على أنهم سيستمرون في التصعيد خلال هذه الأيام لتأجيل الاستفتاء على الدستور الإخواني.

وفي السياق نفسه، كثفت قوات الحرس الجمهوري وقوات الأمن المركزي من تواجدها بالشوارع الجانبية المحيطة بقصر الاتحادية، حيث تواجدت 6 دبابات أمام بوابة رقم 3 للقصر و3 مدرعات أمام بوابة رقم 4 شباك ديوان المظالم، في حين انتشر عدد كبير من قوات الأمن المركزي بشارع الميرغنى وعلى جميع بوابات القصر.

# الرئيس الفلسطيني لا يستبعد اللجوء للجنائية الدولية بخصوص المستوطنات

أنقرة / وكالات :

أعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أول من أمس الثلاثاء في أنقرة أن فلسطين يمكن أن تلجأ الى المحكمة الجنائية الدولية بخصوص مشروع إسرائيل بناء ثلاثة آلاف منزل في الضفة الغربية.

وقال عباس خلال مؤتمر صحافي مع الرئيس التركي عبد الله غول في العاصمة التركية حيث يقوم بزيارة رسمية: «لا نميل جداً للجوء الى هذه الطريقة، لكن إذا أصرت إسرائيل على مشروعها غير المقبول، فيمكن حينئذ أن نلجأ إلى وسائل أخرى».

وكان يرد على سؤال من صحافي ما إذا كان سيطلب بعد حصول فلسطين على وضع دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، اللجوء الى المحكمة الجنائية الدولية لإدانة إسرائيل.

وأوضح عباس: «إذا استمرت إسرائيل على هذا الطريق (بناء مساكن جديدة) سنرد عبر كل الوسائل، بالتأكيد السلمية، وبينها احتمال اللجوء الى هذه المحكمة».

وقال عباس إن إسرائيل «إذا ما اختارت السلام فستجد منا كل الاستعداد والجاهزية، أما إذا اختارت الاستيطان خاصة البناء في مناطق E1، فسيكون لنا شأن آخر".

وأضاف أن "الإعلان الأخير للحكومة الإسرائيلية لإقامة أحياء استيطانية جديدة على أرض الدولة الفلسطينية في المناطق المحيطة بالقدس هو عمل عدائي وخط أحمر، ولن نسمح بتنفيذه، فهو خرق للمعاهدات الدولية خاصة معاهدة جنيف الرابعة".

لكن حتى في حال لجوء الفلسطينيين إلى المحكمة فإن ملاحقات على المدى القصير ضد مسؤولين إسرائيليين غير مرجحة كما يرى المراقبون.

واعتبر عباس أن الإعلان عن مشروع البناء الإسرائيلي الذي أثار عدة انتقادات دولية يهدف الى "معاقبة" الفلسطينيين بعد التصويت في 29 نوفمبر/تشرين الثاني في الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي منح الفلسطينيين وضع دولة مراقب غير عضو.

وهذا التصويت نددت به إسرائيل معتبرة أن المبادرة الفلسطينية أمام الأمم المتحدة وتصويت الجمعية العامة يشكلان عائقاً أمام تسوية متفاوض عليها للنزاع.

وأكد الرئيس عباس "مواصلة العمل للحصول على دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة"، وقال مخاطباً نظيره التركي: "نحن واثقون من دعم بلادكم وحكومتكم لنا في هذا التوجه، لقد حان الوقت لأن يرفع الظلم التاريخي عن شعبنا، وقد حان الوقت لأن ينتهي الاحتلال عن دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية".

من جهته ندد الرئيس التركي "بشدة" بمشروع البناء الإسرائيلي وحث الدولة العبرية على "عدم اللعب بالنار".

# حلم الشهيد أم حلم الإخوان؟

زينب منتصر

هل هناك تضارب بين حلم الشهيد، وحلم (الإخوان المسلمين)؟! أم أن حلم الشهيد هو حلم الإخوان ، لكن بوسائل أخرى؟ أم أن (الإخوان) باتوا يحلمون بدولة يصممونها ويصنعونها على المقاس والهوى والهوية، -إعادة إحياء الخلافة الإسلامية- حتى لو تناقضت مع (الشهيد وحلمه) وهو حمل جميع الفصائل الوطنية والسياسية المصرية الأخرى؟!

قبل الإجابة.. ينبغي أن نحدد من جديد وللمرة الألف بعد المائة حلم الشهيد.. شهيد ثورة 25 يناير المجيدة والذي لايزال يسقط في سبيلها شهداء جدد من جميع الأجيال والأعمار حتى يومنا هذا.. وكأن الثورة تجدد نفسها بدماء أبنائها البررة، أمام من يحاولون أن يخطفوها ويغيروا مجراها، ومسارها لتعدد بنا (القهقهري) إلي إعادة انتاج العهد البائد..

فبدلاً من الاستبداد السياسي.. نصطدم الآن وجها لوجه بالاستبداد الساسي.

وها هو (جيكا) 17 عاما.. أو (جابر صلاح).. و(إسلام مسعود) 15 عاما و(أحمد نجيب) (17 عاما) و(فتحي غريب) (60عاما) يسقطون كزخات المطر المدبب والدامي على قلوب المصريين علهم يثوبون إلي وعي جمعي شامل مانع ومتين.. لرأي ذلك الصدع الذي يكاد أن يشطر مصر والمصريين شطرين، وكأننا بتنا وأصبحنا نواجه تسونامي (طوفان) من صنع البشر لا من قبل الطبيعة، من نصع أنصاف الآلهة، لا الإله الواحد الأحد.. وهو يحاول أن يعصف بالإرادة الحرة لغالبية الشعب المصري الذي يحلم بتحقيق الحرية والكرامة الإنسانية والعدل الاجتماعي وهو يتمسك بمبادئ الثورة المجيدة.

إن من يتواجدون في (ميدان التحرير) بل ميادين التحرير على مستوى جمهورية مصر العربية يصدون الآذي عن مصر والمصريين.. ذلك الأذي المتمثل في الإعلان الدستوري الذي ينال من أهداف الثورة وحلم الشهيد، وفي الوقت نفسه يحصن قرارات رئيس الجمهورية كما لو كان نصف إله.. لا يأتيه الباطل من الأمام ولا من الخلف!! وإذا أتاه فهو محصن لاتستطيع قوة في الأرض أن تعترض مشيئته ورغباته وأوامره وقراراته وأحكامه العليا!! وقد بتنا وأصبحنا أمام مساومة واضحة.. إن هذا الإعلان الدستوري لن ينقشع عن أنفسنا وسمائنا إلا بعد أن يذعن الشعب لإقرار (الدستور) الذي خاصمه غالبية لايمكن الاستهانة بها، إن التوافق يغيب عن الدستور كما يغيب عن السلطة القضائية التي انتفضت أمام (الإعلان) ولم تتراجع إلا بسقوطه!

إنني أتوقف أمام حلم الشهيد.. أمام وصية (جيكا) الكاشفة.. والتي كتبها قبل أن ينال الشهادة «ده بإذن الله آخر بوست هكتبه لحد ما ارجع بكره من شارع عيون الحرية أنا نازل عشان دم إخواتنا وعشان الثورة نازل عشان أعز أصحابي (أسامة)، (أحمد طه) اللي شيلته بإديا.. نازل عشان (حرارة) نازل عشان كل الشهداء والمصابين و(حموطه) و(أحمد يوسف) أجدع أصحاب اللي راحوا في بورسعيد.. ولو مارجعتش ماليش غير طلب واحد أن الناس تكمل الثورة وتجيب حقنا».

لعل المخيف والمدهش معاً أن (جيكا) كان من أشد المتحمسين والمدافعين عن د.مرسي ضد الفريق أحمد شفيق، في انتخابات الرئاسة ثم إذا به يتحول إلى النقيض بسرعة البرق آي في أقل من (5 أشهر) فهل سأل أحد من الجماعة: لماذا هذا التحول؟ وإلى أي مدى يظهر الخدعة التي انطلت على فئات كثيرة وعديدة من المصريين؟

إن وصية (جيكا) تشعل في ضميري وروحي من جديد وصية شهيد أكبر منه سنا أقدم منه عهداً، وهو ينتمي إلى ما سمي بجيل أكتوبر.. إنه شقيقي الرائد (صلاح المرشدي) 26 عاما وقد أودع شهادته الشفهية أمانة في عنق أحد أصدقائي قبل ذهابه مباشرة للميدان.. والذي بدوره قالها لي بعد سنوات عدة من الشهادة في (18 أكتوبر 1973) إذ قال: «إنني أعلم أني ذاهب إلي سيناء ولن أعود.. لا أخشي الموت فهو حق علينا نحن فداء مصر.. عازمين على تطهير الأرض من العدو الإسرائيلي، واسترداد سيناء حرة أبية.. لكن ما يحزنني.. أن ثمار التضحيات وما سندفعه من دم لن يجنيه أهالينا البسطاء من الشعب المصري العظيم.. وإنما ستجنيه حفنة دون سواها ممن يجلسون في السلطة، في البروج المشيدة، وفي الأماكن الفخمة المكيفة!».

لكأن حلم الشهداء.. حلم واحد متصل الحلقات.. الواحد يؤدي إلى الآخر.. حلم يبحث عن العدل الاجتماعي، وعن العيش، والحرية والكرامة الإنسانية للجميع.. لا لفئة دون سواها، أو جماعة دون أخري.. إنه حلم لأجيال متعاقبة.. مضمخ بالدم وقد تركوا لنا الوصية المعلنة.. وأستأمنونا علي تحقيقها.

وها هو (ميدان التحرير) يستجيب للوصية وللنداء التاريخي البعيد منه والقريب.. وهو يطالب بإسقاط (الإعلان الدستور) وبعدم الإذعان (للدستور) المسلوق!!

وعلى الضفاف الأخرى.. أي في المقابل هناك (الإخوان) ومن تبعهم من أطياف تيار الإسلام السياسي.. وهم يحاولون أن يشكلوا الحلم والوصية على هواهم الخاص، وهويتهم في تفسيرات تتحدي التوافق العام.. لأنهم ولأول مرة منذ إنشاء الجماعة في عام 1928 يجلسون على سدة الحكم.. ولذلك بدت الرغبة في الاستحواذ عارمة، والرغبة في السطوة علي المؤسسات والدستور عارمة.. وكأنهم يسارعون عقارب الساعة في السرعة والقفز والقنص!!

وعندما تسألهم كيف السبيل؟ الإجابة: فلتكن الديكتاتورية المؤقتة كما يدعون في الإعلان الدستوري الذي يهيأ لهم من خلاله.. أن الأرض ستمهد، ويتم لهم المقام لكن فاتهم في ذلك.. أن ذاك الطريق يقوم علي تفتيت المجتمع.. وجعله جزرا متنافرة.. وأحزابا متحاربة، وطوائف متصارعة إنهم كمن يقومون بشق بطن مصر لتتناثر أشلاؤها في الاتجاهات الأربع.. وكأنهم يعيدون إنتاج الأسطورة القديمة لإيزيس (الأم) وأوزوريس (الخير) وست (الشر) بعد أن أعادوا انتاج الاستبداد السياسي الديني!!

إن مصر يا سادة مهددة بالتقطيع والتمزيق.. كما رأيناها في صفحة التاريخ القديم، تاريخ الفراعنة الذي يبعدنا عنه آلاف السنين وقبل نزول الرسالات السماوية مجتمعة.. فهل يعيد التاريخ نفسه.. وتفتح مصر بابها للانشقاق والترويع، وفرقاء علي شاكلته ما نراه في لبنان من فريق آذار 1 يصارع فريق آذار 2؟ هل لبُننا قضيتنا الوطنية والسياسية.. وذهبت العقول أدراج الرياح؟!!

إن خطاب د.مرسي الذي انتظره الناس في مساء الخميس.. لم يأت بجديد يذكر إنه خطاب مراوغ.. في حده الأدني يتهم النخب السياسية والوطنية الأخري مع الشباب في ميدان التحرير بالبله والعته!! إنه يأتي كمن يخطب في كوكب آخر.. لواقع آخر.. ولمجتمع آمن ومستقر!! أهو التعالي والتكبر؟ أهو التغافل عما يعتل ويشقق الأرض والبشر والشجر؟ أم أنه الإرهاص بالقبضة الحديدية الباطشة علي (حلم الشهيد) ووصيته وعلي المحتجين في ميادين الحرية والتحرير!!

## المسؤولية الثورية لمصر

بدأت صحيفة (ذي غارديان) البريطانية افتتاحيتها في الشأن المصري بما أسمته «المسؤولية الثورية»، وقالت إن سحب الرئيس محمد مرسي لمرسومه المثير للجدل لن يكون كافيًا لاستعادة الهدوء والثقة التي تحتاجها مصر.

وأشارت الصحيفة إلى أن جميع الثورات هي تحالفات هشة، وأن الناس يتوحدون ضد الحكومة التي يكرهونها، ثم -في كثير من الأحيان- يمضون في التشاجر حول ما يريدونه مكانها. وهذا للأسف ما يحدث في مصر الآن، وأولئك الذين لديهم السلطة والنفوذ في هذا البلد بحاجة إلى صدمة الإدراك بأنهم جميعا يتحملون المسؤولية الكبيرة لإخراج البلد مرة أخرى إلى مسار متفق عليه.. ليس لأن الاتفاق غاية في حد ذاته، ولكن لأن الاتفاق عند هذا المنعطف في تاريخ الأمة أمر حيوي إذا قُدر للمستقبل ألا يكون تكرارا للماضي المعيب.

ودعونا نترك للحظة الحق والباطل في الحجج القانونية حول المناورات في الجمعية التأسيسية للدستور والمحاكم والخلافات حول من تسبب في العنف ومن مات ومن الذي يقع عليه أشد اللوم، فمما لا شك فيه أن معظم مسؤولية إنقاذ الوضع تقع على عاتق أولئك الذين لديهم معظم القوة، والمقصود هنا تلك السلطة التي في يد الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، الحركة السياسية التي خرج من عباءتها والتي لعدة أسباب كان لها منذ سقوط مبارك أكثر من رأي في السياسة المصرية من أي جماعة أخرى. وما بدأ يطلق عليها الآن «المعارضة» تتحمل مسؤولية أيضا، لكنها أقل، فقط لأن لديها سلطة أقل.

وترى الصحيفة أن المشكلة الأساسية في سياسة ما بعد الثورة في مصر هي أن العوامل التي لعبت دورًا أكبر في الإطاحة بنظام مبارك -وهي في هذه الحالة الليبراليون والعلمانيون وشباب الطبقة المتوسطة- لا يمكن ترجمتها إلى النجاح في الانتخابات، فجماعة الإخوان التي كانت في المركز الثاني في الشارع، جاءت في المركز الأول عندما حان وقت التصويت. فقد كانت أكثر تنظيما وانضباطا وتوحدا، وقد كسبت ولاء واحترام كثير من المصريين العاديين على مدى سنوات كثيرة من العمل السياسي والاجتماعي المتأني.

والخطوط العريضة للصفقة الكبرى التي يمكن أن تحل هذا التناقض بين تفويض الشارع وتفويض صناديق الاقتراع كانت واضحة، فالإخوان يمكن أن يثبتوا استحقاقهم بأن يكونوا حركة ديمقراطية وسياسية بمد أيديهم لاستيعاب قيم المزيد من المصريين العلمانيين وتهدئة مخاوفهم، بينما يمكن أن تقبل القوى العلمانية أن حزبا إسلاميا سيكون لمستقبل منظور الركيزة الأساسية للجمهورية الجديدة.

وهناك حاجة أيضا إلى صفقة ثانية متداخلة بين أولئك الذين يؤمنون بالتقليد المصري لدولة قوية، وأولئك الذين يريدون أمة أكثر حرية ومرونة وأقل تنظيما. وكلتا الصفقتين تقتضي ضمنا عدم تأكيد الإخوان بشدة على ميزة أغلبيتهم، سواء على مستوى الرئاسة أو البرلمان أو الجمعية التأسيسية.

وقالت الصحيفة إن هذا للأسف ما ينظر إليه بأنه هو ما تم بالضبط، فانسحاب الليبراليين والأقباط من الجمعية التأسيسية واستقالات بعض كبار مستشاري مرسي والمظهر الخارجي -وربما الواقع- بأن الرئيس استشار أعضاء كبارا غير منتخبين من جماعة الإخوان بدلا من مجلس وزرائه عندما اتخذ القرارات التي قادت إلى الاضطرابات الحالية.. كل هذا يشير إلى قائد وحركة فقدت بوصلة الحاجة إلى استيعاب كل أطياف القوى التي قامت بالثورة. وبعض هذا يمكن عزوه إلى قلة الخبرة، والبعض إلى عدم رغبة عناصر من المعارضة في حل وسط، وربما -في بعض الدوائر- على أمل خلع الرئيس.

وختمت بأنه لا يمكن إرجاع أي من هذا إلى مكائد قوى خارجية. وينبغي أن يتذكر مرسي أن «الأيدي الخارجية» هي الملاذ الأخير للسياسي المجرد من المبادئ أو اللاعقلاني في كل مكان، وسحبه لمرسومه المثير للجدل لن يكون كافيا لاستعادة الهدوء والثقة التي تحتاجها مصر كما أظهر رفض المعارضة أمس لمقترح الاستفتاء على الدستور، ويجب عليه الآن أن يستكشف ما سيكون كافيا والعمل على إقناع المنعزلين بأن الدستور الذي يشكل إعداده لب هذه الأزمة، لن يكون وثيقة فائز، ولكن ميثاقا يمكن أن يلتقي عليه كل المصريين.

## دولة فلسطينية بحلول 2030

اعتبر المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية ومدير معهد الدبلوماسية العامة في المعهد المقدسي للشؤون العامة والسياسية آلن بيكر أن قرار رفع فلسطين إلى دولة مراقب غير عضو بالأمم المتحدة «لم يقم دولة فلسطينية»، بينما تحدثت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية عن تقدير إستراتيجي أميركي يشير إلى أن دولة فلسطينية ستقوم بحلول عام 2030، لكن دون حل القضايا الرئيسية كاللاجئين والقدس.

وفي مقال له بصحيفة هآرتس أمس، أوضح بيكر أن قرار رفع مستوى مكانة الوفد الفلسطيني المراقب هو لأغراض داخلية في أوساط هيئات الأمم المتحدة، موضحا أنه لا يمكن لقرارات الجمعية العامة أن تملي قانونا دوليا ولا تلزم الدول بقبول قراراتها، «فهي ليست أكثر من توصيات غير ملزمة تعبر عن المواقف السياسية للدول التي صوتت إلى جانبها».

ويقول إن الفلسطينيين غير جاهزين لإقامة دولة، موضحا أن المعايير الدولية لإقامة دولة تتضمن ضمن أمور أخرى: أرضا موحدة، وقدرة حكم مسؤولة، واستعدادا لتنفيذ التزامات دولية، بينما تقضي وثيقة الأمم المتحدة بأن الدولة التي تنطلع إلى العضوية ملزمة بأن تكون «محبة للسلام» ومستعدة لتنفيذ ما في الوثيقة من التزامات.

وينفي المسؤول الإسرائيلي وجود مصطلح «أراض فلسطينية محتلة» في مئات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وفي أوساط الأسرة الدولية، مضيفا أنه «لم يتقرر في أي اتفاق أو وثيقة قانونية أن مناطق غزة والضفة الغربية (يهودا والسامرة) هي بسيادة فلسطينية أو تعود للفلسطينيين».

كما شكك بيكر في التهديد الفلسطيني برفع دعاوى ضد إسرائيليين فيالمحكمة الجنائية الدولية لعدة أسباب، منها أن المحكمة لا تعود إلى الأمم المتحدة وهي ملزمة بالعمل حسب قراراتها، وأنها محددة في اتفاق مع المنظمة الدولية بصفتها «مؤسسة قانونية مستقلة ودائمة» ويسمح دستورها بممارسة الصلاحيات من الدول فقط.